مذكرة تعاون مشتركة

بين

هيئة مكافحة الفساد

و

وزارة التنمية الاجتماعية

الفريق الأول: هيئة مكافحة الفساد / ويمثلها معالي المستشار الدكتور أحمد براك.

الفريق الثاني: وزارة التنمية الاجتماعية / ويمثلها معالي الدكتور أحمد مجدلاني.

المقدمة

إن هيئة مكافحة الفساد و وزارة التنمية الاجتماعية وفي إطار التعاون المشترك في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد للأعوام 2020-2022، وإدراكاً منهما لأهمية الشراكة المؤسساتية في تعزيز قيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد والوقاية منه، باعتباره العدو الأول لنهضة المجتمع وبناء الدولة وتقدمها، وانطلاقاً من رغبتهما المشتركة في إيجاد بيئة رافضة للفساد بكافة اشكاله ولقناعتهما بأن تضافر وتكامل الجهود الوطنية يعتبر ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة، ولأهمية تعزيز العمل المشترك بينهما وانطلاقاً من إدراك كل طرف لمسؤولياته المنوطة به، **فقد اتفق الفريقان على الآتي:**

أولاً: تعتبر مقدمة هذه المذكرة جزءاً لا يتجزأ منها وتقرأ معها.

ثانياً: غاية التعاون

اتفق الفريقان على أن الغاية من هذه المذكرة على سبيل المثال لا الحصر يتمثل بالآتي:

1- تعزيز سيادة القانون وانفاذه

2- ترويج وتدعيم التدابير الرامية الى مكافحة الفساد بنجاعة وفاعلية.

3- تعزيز أسس ومعايير النزاهة والمساءلة والشفافية في إدارة الشأن العام.

ثالثاً: تقديم الدعم الفني اللازم لوزارة التنمية الاجتماعية في تحديثها لاستراتيجيتها، لضمان مراعاتها لما ورد في الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وتضمين أنشطة وجهود تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد ضمن خططها التنفيذية وبرامج الموازنة الخاصة بالوزارة.

رابعاً: تقديم الدعم الفني اللازم لوزارة التنمية الاجتماعية في توجهاتها الرامية إلى تبني تشريعات معززة للبيئة الطاردة للفساد.

خامساً: التعاون المشترك في تنفيذ الانشطة والبرامج والقيام بالتدخلات الكفيلة برفع نسبة الوعي والمعرفة بمفاهيم الشفافية والنزاهة وبمخاطر الفساد وآثاره، وسبل الوقاية منه، للعاملين في الوزارة، والجمعيات الخيرية، والجهات المنضوية تحت اختصاص الوزارة.

سادساً: التعاون المشترك في تنفيذ برامج ولقاءات وورش عمل تهدف إلى زيادة المعرفة ورفع الوعي لدى عموم العاملين في الوزارة، والجمعيات الخيرية التي تشكل الوزارة جهة اختصاص لها بالتشريعات الخاصة بقانون مكافحة الفساد، وبناء قدراتهم للمساهمة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في قيامهم بمهامهم واختصاصاتهم الموكلة لهم قانوناً.

سابعاً: التعاون المشترك لتفعيل وتقوية دور وحدات الجودة والرقابة الداخلية والشكاوى والنوع الاجتماعي والجودة، ورفدها بالموارد البشرية الكفؤة، وتعزيز الحوكمة لديها، وبناء قدراتها في مجالات عملها، والعمل على تعزيز الانظمة والاجراءات والأدلة المعمول بها في الوزارة بمزيد من معايير النزاهة والشفافية وحوكمتها بما يحقق زيادة ثقة المواطنين بها.

ثامناً: اتخاذ الاجراءات والترتيبات اللازمة مع جهات الاختصاص لاستكمال التدريب على مدونة السلوك والعمل على تفعيل الالتزام بها وتعميمها على عموم العاملين وابرازها لاطلاع ومعرفة عموم المواطنين متلقي الخدمة من الوزارة.

تاسعاً: تقديم الدعم الفني اللازم من قبل الهيئة للوزارة من أجل تأطير وتمتين دور الوزارة كجهة اختصاص في متابعة عمل وأنشطة الجمعيات الخيرية، والجهات الخاضعة لإشرافها بمقتضى قانون الجمعيات رقم (1) لسنة 2000 وقرارات وزارة الداخلية بالخصوص، وما صدر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء بذات الشأن.

عاشراً: التعاون المشترك في تنفيذ عدد من الدراسات والمسوح لمخاطر الفساد في عمل الوزارة وتحليلها بما يحقق ويؤدي بالنتيجة الى تحصين عمل الوزارة من تلك المخاطر، مع الأخذ بعين الاعتبار لتحليل مخاطر الفساد المحتملة ضمن الخدمات المتفرعة عن برنامج الفقر.

أحد عشر: يلتزم الفريق الثاني بتقديم المساعدة والمساندة المطلوبة، لتسهيل مهمة وعمل الفريق الأول المتعلق بالتزام الموظفين العاملين في الوزارة المكلفين بتعبئة إقرارات الذمة المالية بموجب القانون.

اثنا عشر: يلتزم الطرفان بمباشرة بنود هذه المذكرة مجتمعين، وبالتشاور فيما بينهما بموجب روح الشراكة والتعاون والرغبة المشتركة في تحقيق النتائج، وتُفسَّر نصوصها في ضوء مقدمتها والأغراض المنشودة منها، وأهداف الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وقانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 وتعديلاته.

ثلاثة عشر: يسمي كل طرف من طرفي الاتفاقية لجنة فنية لغايات ضبط وتنظيم الاتصالات بين الطرفين، وإعداد خطة تنفيذية تلحق بهذه المذكرة، لضمان النجاعة والتنفيذ الأفضل لأحكام هذه المذكرة.

أربعة عشر: يبدأ العمل بهذه المذكرة اعتبارا من تاريخ توقيعها وحتى انتهاء الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وتجدد بموافقة الفريقين.

خمسة عشر: أحكام عامة

تتضمن هذه المذكرة مقدمة وخمسة عشر بنداً بما فيها هذا البند، وحُررت على نسختين أصليتين باللغة العربية، واحتفظ كل طرف بنسخة منها للعمل بموجبها والالتزام بها.

تحريراً في 12/ 3/ 2020.

الفريق الأول:
رئيس هيئة مكافحة الفساد
المستشار د. أحمد براك

الفريق الثاني:
وزير التنمية الاجتماعية
د.أحمد مجدلاني

دولة فلسطين وزارة التنمية الاجتماعية مكتب الوزير Ministry of Social Development Minister Office State of Palestine

هيئة مكافحة الفساد PACC Palestine فلسطين